اسبانيا تقترح على المغرب استقبال مهاجري الجنسيات الاخرى المرحّلين وادماجهم في منظومة الحراسة الالكترونية

مدريد ـ «القدس العربي»
من حسين مجدوبي:

أجرت نائبة رئيس الحكومة الاسبانية ماريا تريسا فرنانديث دي لفيغا أمس الاثنين، مصحوبة بوزير الخارجية ميغيل آنخيل موراتينوس، مباحثات مع الوزير الأول المغربي إدريس جطو في الرباط حول عدد من القضايا أبرزها مكافحة الهجرة السرية وإعداد أجندة القمة الثنائية بين البلدين خلال سبتمبر المقبل.

ويأتي اللقاء في أعقاب سلسلة من الزيارات المتبادلة خلال الثلاثة أشهر الأخيرة والتي تؤشر على تحسن حقيقي في العلاقات بين البلدين وكانت أبرزها الزيارة الخاصة للعاهل الاسباني الملك خوان كارلوس الأول الى الدار البيضاء منذ أسبوعين، حيث أجرى مباحثات على انفراد مع نظيره المغربي الملك محمد السادس.

وشكلت ظاهرة مكافحة الهجرة السرية موضوعا رئيسيا في مباحثات نائبة الرئيس تريسا دي لفيغا مع إدريس جطو، وهي التي دامت ساعة ونصف، وأفادت وكالة إيفي الاسبانية أن المغرب التزم خلال هذا اللقاء بدراسة الاقتراح الاسباني الرامي الى قبول استقبال المهاجرين المرحلين من اسبانيا نحو هذا البلد العربي والمنتمين الى جنسيات أخرى، علما أن المغرب يقبل حتى الآن استقبال مواطنيه فقط، وذلك

مهاجرون افارقة بضيافة الصليب الاحمر الاسباني ينتظرون مصيرهم بالترحيل او البقاء

منذ التوقيع على اتفاقية في هذا الصدد تعود الى سنة 1992.

وعلمت «القدس العربي» من مصادر دبلوماسية مغربية أن تريسا دي لفيغا قد تقدمت بهذا الاقتراح على أساس دراسته ومحاولة الرد عليه خلال الشهر المقبل، ولكن هذا لا يعني قبول المغرب به.

وقالت هذه المصادر انه منذ أكثر من ست سنوات تجري مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي حول قبول المغرب للمهاجرين وتحت أشكال متعددة من ضمنها إقامة معسكرات في المغرب أو ترحيلهم لنقلهم لاحقا الى بلدانهم، لكن المغرب لم يقبل حتى الآن بهذه الاقتراحات لأن المعطيات الواقعية أكدت أن وصول المهاجرين الى اسبانيا ودول الاتحاد الأوروبي لا يتم دائما عبر المغرب، ويكفي النظر الى ما يجري في جزر الخالدات، إذ تصل قوارب الهجرة انطلاقا من دول افريقيا الغربية.

يذكر أن المغرب لم يعد المعبر الرئيسي نحو اسبانيا بالنسبة للمهاجرين السريين.

وفي الوقت نفسه، أبرزت تريسا أن هناك اقتراحا اخر يتمثل في ادماج المغرب ضمن منظومة الحراسة الالكترونية المضروبة على الشواطئ الاسبانية لرصد قوارب الهجرة السرية بمجرد انطلاقها، علما أن هذا الاقتراح الذي كان يطالب به المغرب في الماضي لم يعد منذ بداية السنة الجارية أساسيا بحكم أن القوارب الآن تنطلق من شواطئ موريتانيا والسنغال وساحل العاج.

من جهة أخرى، أكدت نائبة رئيس الحكومة أنها لم تعالج نزاع الصحراء الغربية مع إدريس جطو في اللقاء، مذكرة بموقف اسبانيا وهو البحث عن حل دائم وشامل وعادل يتضمن تقرير مصير الشعب الصحراوي، أما إدريس جطو، فقد عاد الى التركيز على اقتراح الحكم الذاتي للصحراويين ضمن السيادة المغربية.

وفي الوقت نفسه، تفيد الدبلوماسية الاسبانية أن اللقاء شكل فرصة لتسطير نقط أجندة القمة المغربية ـ الاسبانية على مستوى رئيسي حكومتي البلدين خوسي لويس رودريغيث سبتيرو وإدريس جطو التي ستعقد في المغرب يومي 4 و5 ايلول/سبتمبر المقبل، ويراهن البلدان على أن تشكل انطلاقة أخرى في مسار تحسين العلاقات الثنائية التي استعادت التعاون والحوار كشعار لها منذ مجيء الحزب الاشتراكي الى الحكم بقيادة سبتيرو منذ سنتين لتجاوز تلك الأزمات التي وقعت إبان حكم سلفه خوسي ماريا أثنار.

استئناف محاكمة الممرضات البلغاريات في ليبيا الثلاثاء

■ طرابلس ـ اف ب: اعلن محامي الدفاع الرئيسي عن الممرضات البلغاريات والطبيب الفلسطيني المتهمين بنقل فيروس الايدز الى اطفال ليبيين، انه يأمل في التوصل الى الافراج الموقت عنهم لدى استئناف المحاكمة الثلاثاء في طرابلس.

واعرب محامي الممرضات البلغاريات عثمان البيزنطي لوكالة فرانس برس «عن عزمه مجددا وتصميمه المطالبة بالافراج عنهن باي ضمانات مطلوبة لما لهذا المطلب من اثر نفسي عليهن بعدما طالت مدة سجنهن الى سبع سنوات»، مشيرا الى انه «سيقدم مستندات مهمة جدا خلال الجلسات القادمة»، رافضا التوضيح وقال «ستكون مفاجأة».

ورفضت المحكمة باستمرار طلب محامي الدفاع، معتبرة ان «الضمانات المقدمة غير كافية».

وكان المدعي اسند رفضه طلب الدفاع الى محضر الشرطة الذي اشار الى ان الطبيب الفلسطيني حاول الفرار من ليبيا للافلات من القضاء.

واثناء الجلسة الاخيرة في 25 تموز/يوليو من هذه المحاكمة الماراثونية، كان يفترض ان تستمع المحكمة الى اقوال شهود الدفاع لكن ايا منهم لم يحضر بحسب رئيس المحكمة القاضي محمود الهويسة. ولم تعلن اسباب هذا التغيب.

واوضح البيزنطي الذي اكد انه قدم اسماء عشرة شهود دفاع، لوكالة فراس برس «سأكتفي باي عدد يحضر من شهود الدفاع من اصل عشرة شهود طلبتهم للشهادة ولقد تم ابلاغهم عبر المحكمة».

وتعقد جلسة المحكمة المقبلة الثلاثاء. وفي المقابل استمعت المحكمة الى ثلاثة شهود اثبات اثناء الجلسة السابقة. وتجري المحاكمة بوتيرة جلسة كل خمسة عشر يوما.

وحول الجلسة المقبلة، قال المحامي «ان المحور الاساسي فيها سيكون مناقشة الخبراء الليبيين الذين اعدوا التقرير حول اسباب انتشار الفيروس في مستشفى بنغازي» شمال شرق ليبيا حيث كانت تعمل الممرضات البلغاريات والطبيب الفلسطيني وحيث جرى نقل الفيروس الى الاطفال بحسب قرار الاتهام.

وكان الدفاع طلب من المحكمة من دون جدوى تقديم تقرير اخر حول الموضوع يضعه اخصائيون دوليون.

وحكم على الممرضات والطبيب الموقوفين منذ 1999 بالاعدام في السادس من ايار/مايو 2004 في بنغازي بعد ادانتهم بتهمة نقل فيروس الايدز اثناء عملهم في مستشفى المدينة، الى 426 طفلا ليبيا. واستأنف المتهمون الذين يدفعون ببراءتهم، الحكم امام المحكمة العليا الليبية التي امرت في 25 كانون الاول/ديسمبر باعادة محاكمتهم.

واكد البيزنطي انه قدم للمحكمة مجددا مذكرة تشير الى تعرض الممرضات البلغاريات للتعذيب على يد الشرطة، مؤكدا ان الشرطة انتزعت منهم «اعترافات تحت التعذيب».

ويأمل في ان توافق المحكمة على فتح تحقيق يتعلق بتعرض المتهمين للتعذيب.

وكان المتهمون استأنفوا الحكم بالاستناد الى بيانات خبراء دوليين بينهم المشارك في اكتشاف الايدز البروفسور الفرنسي لوك مونتانييه، ومفادها ان الوباء ناجم عن الظروف الصحية والطبية السيئة في مستشفى بنغازي.

والممرضات البلغاريات الخمس وطبيب فلسطيني متهمون بنقل فيروس الايدز الى 426 طفلا توفي منهم 51، عن طريق نقل الدم في مستشفى للاطفال في بنغازي حيث كانوا يعملون.

وقد الغي في نهاية كانون الاول/ديسمبر 2005 حكم الاعدام الصادر في حقهم في السادس من ايار/مايو 2004 من قبل المحكمة العليا التي امرت باجراء محاكمة جديدة بدأت امام محكمة الجنايات في طرابلس.

وفي نهاية كانون الاول/ديسمبر، شكلت بلغاريا بالاشتراك مع الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة وبريطانيا صندوقا دوليا لمساعدة ليبيا على محكافحة الايدز وضمان تحسين قواعد الاستشفاء في مستشفى بنغازي وتقديم تعويض مالي لعائلات الاطفال المصابين.

وتطالب العائلات بعشرة ملايين دولار عن كل طفل مصاب بحسب التلفزيون البلغاري.

لكن صوفيا التي تشدد على «براءة» الممرضات، رفضت كل طلب تعويض، معربة في الوقت نفسه عن موافقتها على مبدأ تقديم عمل انساني لمكافحة الايدز في ليبيا.

دعوى في الرباط ضد بيريتس تفتح النقاش من جديد:

يهود المغرب ضد اسرائيل ومغاربة اسرائيل ضد العرب

الرباط ـ «القدس العربي»
من محمود معروف:

فتحت دعوى قضائية رفعها محامون مغاربة ضد عمير بيريتس وزير الدفاع الاسرائيلي الباب امام ناشطين سياسيين ووسائل اعلام مغربية للتعاطي من زاوية مختلفة مع اليهود المغاربة الذين هاجروا او هجروا الى فلسطين منذ قيام الكيان الصهيوني ودور هؤلاء في الجرائم التي يرتكبها جيش الاحتلال الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني والشعب اللبناني.

وصرح محمد الاندلسي بن جلون عضو اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال والامين العام للجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني بصوت عال في مهرجان نظم بالرباط ان «المغاربة والجنسية المغربية بريئة من بيريتس وامثاله»، وطالب بسحب الجنسية عنهم. وقال ان الجنسية المغربية «لا يشرفها ان يحملها يهود او غير يهود او جزء من الكيان الصهيوني من امثال عمير».

وتقدم المحامون النقيب عبد الرحمن بن عمرو النقيب عبد الرحيم الجامعي وخالد السفياني الى النيابة العامة لدى محكمة الاستئناف بالرباط بدعوى يتهمون فيها بيريتس بارتكاب جرائم الاعتداء عمدا على حياة أشخاص مدنيين وعلى سلامتهم وحرياتهم والتخريب والإتلاف واستعمال أسلحة وذخيرة خلافا للقانون وإتلاف منشآت خاصة بالملاحة الجوية والبرية وتخريب وسائل الإتصال وتعريض صحة الإنسان والمجال البيئي للخطر وتكوين عصابة إجرامية من أجل ارتكاب جنيات ضد أشخاص وأطفال ونساء والقتل العمد مع سبق الإصرار والترصد واستعمال وسائل التعذيب وأعمال وحشية لتنفيذ فعل يعد جناية والعنف والإيذاء الذي ترتب عنهما الموت والعجز وفقدان الأعضاء وبترها وعدم تقديم مساعدة لأشخاص في خطر وتعريض أطفال قاصرين للخطر وإضرام النار عمدا في محلات مسكونة أو معدة للسكنى والتخريب والإتلاف بواسطة مواد متفجرة والإشادة بجرائم القتل والنهب والحريق والتخريب بالمواد المتفجرة ومساندة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

وقالت صحيفة «الدعوى» أن «المدّعى عليه المسمى عمير بيريتس وزير الدفاع بالحكومة الإسرائيلية وزعيم الحزب العمالي الإسرائيلي يقود حربا همجية وحصارا قاتلا بوسائل دمار فتاكة على دولة وشعب لبنان منذ يوم السابع من تموز/يوليو 2006 وعلى الشعب الفلسطيني وقادته وحكومته بكل تحد واحتقار لحياة ابنائه وإصرار قوي على عدم وقف القتل وإطلاق النار».

واستند المحامون في صحيفتهم في تقديم شكواهم الى انه «وحيث أنه من واجبنا، وقد ساد التردد والصمت والجمود والسلبية في مستويات المغرب الرسمي ومنها أجهزة القطاع القضائي وهو منبهر أمام حماقة وزير الدفاع الإسرائيلي ذي الجنسية المغربية وعربدته العسكرية وفجور حكومته الصهيونية، من واجبنا إذن أن نتقدم إليكم بصفتكم الوكيل العام للملك وطبقا للفصل 49 من قانون المسطرة الجنائية وإبلاغكم باقتراف عمير بيريتس جرائم خطيرة من قبل شخص مغربي خارج التراب الوطني».

ويعتبر المحامون ان بيريتس مغربي الجنسية لا تسقط عنه ولو تجنس بجنسية أخرى. وينص القانون المغربي على ان الجنسية المغربية الأصلية لا تسقط مهما طال الزمن على تجنس حامليها بجنسية أخرى فإن بيريتس في نظر القانون المغربي يعتبر مغربيا ويخضع بالتالي إلى ما يطبق على كل المغاربة.

وينص الفصل 707 القانون الجنائي المغربي على «كل فعل له وصف جناية في نظر القانون المغربي ارتكب خارج المملكة المغربية من طرف مغربي يمكن المتابعة من اجله والحكم فيه بالمغرب». وينص الفصل 708 على ان «كل فعل له صفة جنحة في نظر القانون المغربي ارتكب خارج المملكة المغربية من طرف مغربي يمكن المتابعة من اجله والحكم فيه بالمغرب».

وقالت صحيفة «الدعوى» ان لبيريتس «شركاء ومن داخل الكيان الصهيوني ومن خارجه بالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، منهم الحكومة الأمريكية وفي مقدمتها جورج بوش ووزيرته للخارجية كوندوليزا رايس ووزيره وزير الدفاع رامسفيلد، وفي بريطانيا الحكومة البريطانية وفي مقدمتها توني بلير».

وطلب المحامون الثلاثة من النائب العام «الأمر بإجراء البحث ضده تلقائيا أو بواسطة التحقيق ومتابعته من أجل الجرائم التي اقترفها ضد الشعب الفلسطيني، ومن بداية من شهر تموز/يوليو من سنة 2006 ضد دولة لبنان وضد شعب لبنان»، و«الأمر بنشر برقية بحث واعتقال دولي ضد المشتكى به وتسليمه للسلطات المغربية قصد التحقيق معه ومحاكمته باعتباره مغربيا ارتكب أفعالا جنائية خارج المغرب» و«الأمر بتكليف منظمة الأنتربول للتدخل لمساعدة العدالة المغربية لاعتقاله وتسليمه لها».

وثمنت الجمعية المغربية لحقوق الانسان مبادرة المحامين الثلاثة ضد بيريتس «المغربي الجنسية والصهيوني الإرهابي الهوية الذي مارس كوزير للدفاع في الحكومة الاسرائيلية أبشع الجرائم ضد الانسانية وجرائم الحرب والإبادة ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني». وقررت الجمعية «متابعة هذا الموضوع وحشد الدعم لهذه المبادرة حتى تتم محاكمة بيريتس وينال جزاءه كمجرم حرب».

سياسة

وعلى الجانب السياسي ستجد السلطات المغربية حرجا كبيرا في استقبال بيريتس مرة اخرى على غرار الاستقبال الذي قوبل به في زيارته السابقة التي قام بها للمغرب بعد انتخابه رئيسا لحزب العمل الاسرائيلي ومحاولة اوساط رسمية واعلامية مغربية تسويق بيريتس كمغربي سيلعب دورا في اعادة المغرب لعملية السلام في الشرق الاوسط وفي تحقيق السلام مع الفلسطينيين. وهذا التسويق كانت تستهدف هذه الاوساط منه اعادة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب والدولة العبرية بعد اغلاق مكتب الاتصال الاسرائيلي في الرباط خريف 2000 في اعقاب اندلاع انتفاضة الاقصى.

وحسب المحامين الثلاثة فان على السلطات المغربية المختصة، اضافة الى القيام باجراءات جلب بيريتس عبر الانتربول، فهي ملزمة قضائيا بإلقاء القبض عليه اذا ما دخل المغرب بغض النظر عن الصفة التي سيدخل بها.

وتحاول هذه الاوساط الباحثة عن علاقات علنية ومباشرة مع الدولة العبرية تسويق الفوائد التي يمكن جنيها من وجود مئات الالاف من اليهود المغاربة في اسرائيل وما يمكن ان يلعبه المغرب من خلال التأثير عليهم من تغيير في السياسة الاسرائيلية.

وهو الوهم الذي حاولت هذه الاوساط تسويقه وتبدد مع العدوانية التي اظهرها بيريتس تجاه الشعب الفلسطيني والشعب اللبناني منذ توليه حقيبة الدفاع في حكومة اولمرت.

وقالت صحيفة «الاحداث المغربية» ان «عندما تم انتخاب بيريتس رئيسا لحزب العمل الإسرائيلي، شرع البعض هنا في المغرب في الاحتفاء بهذه الشخصية الصهيونية التي اكتشفوا أنها مغربية، وهللوا لهذا الحادث العظيم وكأنه سيأتي بالسلام، ويمكن الفلسطينيين من بعض حقوقهم، بشرونا في البداية بأنه وجدي هاجر طفلا صغيرا إلى فلسطين المحتلة، ثم صحوا معلومتهم بأنه من مواليد أبي الجعد، يعني من المغرب العميق، وكأن هذا سيعزز الدور الذي نسجوه حوله بأوهامهم».

وفي مقابل اليهود المغاربة الذين هاجروا او هجروا للدولة العبرية ودورهم في اغتصاب الارض والجرائم التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى، تقف مجموعة من المغاربة من المنتمين للطائفة اليهودية في الجهة الاخرى، جهة رفض اعتبار الدولة العبرية ممثلة لليهود وان فلسطين دولة اليهود ورفعوا لواء الدفاع عن الحرية وحقوق الانسان وحق الشعب الفلسطيني في وطنه وادانة السياسة العدوانية الاسرائيلية.

وابرز هؤلاء الكاتب هم ادمون عمران الماليح والناشطان اليساريان ابراهام السرفاتي وسيؤون سيدون الذين نقلوا موقفهم المدين للصهيونية والمندد بسياساتها الى دعوة اليهود المغاربة اينما كانوا للتعبير بوضوح عن ادانتهم للسياسة الاسرائيلية» حيث اصدروا بيانا اعلنوا فيه استنكارهم كمثقفين مغاربة للهجمات العسكرية التي تشنها إسرائيل على لبنان وفلسطين، استمرارا لسياسة التدمير وتقتيل المدنيين العزل التي تمارسها اسرائيل.

وناشدوا «جميع من يتمتعون بامتياز اعتبار أنفسهم مغاربة يهودا أو يهودا مغاربة، هنا في بلادنا وفي كل أنحاء المعمور، التعبير بكل وضوح عن معاناتهم كبشر نساء ورجالا، أمام الجرائم التي ترتكب باسم أمن الدولة اليهودية واستنكارهم لها.

ودعوا كذلك إلى العمل من أجل «وضع حد لحمام الدم الناتج عن سياسة إسرائيل الإرهابية الانتحارية، مضيفين أن «التدمير وتقتيل المدنيين هي في قلب المشروع الصهيوني وفي أساس الدولة الصهيونية التي تحاول دائما ستر وجهها البشع».

واعتبر الموقعون على النداء أن دولة إسرائيل أصيبت مرة أخرى بـ«جنون القتل، وتسوق إلى الأوج سياستها الإرهابية الانتحارية بالمشاركة الدبلوماسية واللوجيستيكية النشيطة للولايات المتحدة».

وأكدوا أن «دولة إسرائيل تبقى مرتكزة على هدفها الثابت، وهو اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه، وتحاول رمي جدلية مسؤولية المقاومة / القمع على المقاومة الفلسطينية واللبنانية».

دعوى المحامين المغاربة وما كتبته الصحف وبيان المثقفين اليهود المغاربة تشكل في مجموعها بالاضافة الى الجرائم التي يرتكبها الجيش الاسرائيلي تحت قيادة عمير بيريتس بصفته وزير دفاع ضد الفلسطينيين واللبنانيين حزمة متكاملة تهدد مقاربة اوساط رسمية مغربية تقول بالعلن بامكانية دور ما للمغرب من خلال تأثيره على اليهود المغاربة في الدولة العبرية في الوقت الذي كانت فيه تبرر دورا مغربيا في تطبيع العلاقات المغربية مع الدولة العبرية بحثا عن دور اسرائيلي في دفع الادارة الامريكية لتبني موقف مؤيد للمغرب في نزاع الصحراء الغربية.

فالجرائم التي يرتكبها جيش الاحتلال الاسرائيلي وسط صمت او مباركة كل مكونات الدولة العبرية، يجعل الحديث عن دور لليهود المغاربة في سلام قادم وهما او غطاء لسياسات لا علاقة لها بالقضية الفلسطينية او القضية اللبنانية.

المفكر والناشط الحقوقي المغربي، من الطائفة اليهودية، سيون اسيدون
كان في مقدمة المشاركين بمظاهرات الدار البيضاء احتجاجا على العدوان الاسرائيلي على لبنان وفلسطين

استطلاع: 60% من الموريتانيين يرون التطبيع مع اسرائيل استفزازا لهم

نواكشوط ـ «القدس العربي»:

أظهر استطلاع للرأي نشرت نتائجه أمس الاثنين بموريتانيا أن 60 بالمئة من الموريتانيين يرون أن إقامة علاقات بين بلدهم واسرائيل «استفزاز صارخ لمشاعرهم» فيما رأى 11 بالمئة من المستجوبين أن هذه العلاقات يمليها الوضع الدولي.

وتناولت أسئلة الإستطلاع الذي أجرته مؤسسة «السراج» الاعلامية المتخصصة، تقييم سنة من المرحلة الانتقالية في موريتانيا. واعلن 38 بالمئة أن تغيير الثالث اب/أغسطس الذي أطاح بنظام ولد الطايع كان «عاديا» وجاء من داخل النظام من أجل إنقاذه، فيما اعتبر 10 بالمئة أن التغيير استمرار للأوضاع السابقة.

وقال 61 بالمئة ممن شملهم الاستجواب أنه لو لم يحصل تغيير الثالث اب/أغسطس، فإن موريتانيا كانت ستدخل حربا أهلية بينما رأى 25 بالمئة أن موريتانيا كانت ستشهد أزمات سياسية خانقة.

وأظهر الاستطلاع نوعا من خيبة الأمل لدى الموريتانيين إزاء الإصلاحات التي أنجزها المجلس العسكري خلال توليه الحكم منذ سنة.

واعتبرت نسبة 41 بالمئة من المستجوبين أن السنة الماضية كانت مجرد سنة انتظار.

وحظيت الملفات الخلافية الشائكة كالعبودية والمبعدين الى السنغال باهتمام واسع من طرف المستجوبين حيث اعتبر 46 بالمئة منهم أن منع الحكومة الانتقالية تسييس قضية العبودية موقف وطني سليم، فيما اعتبر 22 بالمئة أن موقف حكومة ولد محمد فال من قضية الرق هو نفسه موقف الرئيس السابق معاوية ولد الطايع.

وحول ملف الاسلاميين الموريتانيين اعتبر 44 بالمئة أن تعامل الحكومة الانتقالية معه متاجرة بقضية الارهاب فيما التمس له العذر 23 بالمئة معتبرين أنه مرتبط بالحرب الدولية ضد الإرهاب.

لندن تحذر رعاياها الراغبين بزيارة المغرب من وجود تهديد ارهابي

■ لندن ـ يو بي أي: حذّرت بريطانيا رعاياها الراغبين زيارة المغرب من وجود تهديد مرتفع للارهاب هناك فضلا عن سجله السيء في مقاييس الأمانة على الطرقات ووقوع حوادث السير بشكل منتظم.

وقالت وزارة الخارجية البريطانية امس الاثنين ان المغرب «شهد سلسلة من الهجمات الارهابية بمدينة الدار البيضاء في السادس عشر من مايو/أيار 2003».

وأضافت أن نحو 20 ألف بريطاني يزورون المغرب كل عام وتتم الزيارات دون وقوع مشاكل، ونصحتهم بأن سرقة جوازات السفر «تعد أحد الأسباب الرئيسية التي تقود البريطانيين الى طلب المساعدة من القنصلية البريطانية في المغرب للحصول على جوازات بديلة».

ونبهّت الوزارة البريطانيين الى أن هناك حوادث سرقة تقع بين حين وآخر تحت تهديد السلاح في المدن المغربية الكبرى وعلى طول الشواطئ». لكنها أشارت الى أن «جرائم العنف لا تعد مشكلة كبرى في المغرب بقدر ما أنها مشكلة متنامية».

ترحيل تونسي متورط في اغتيال قائد افغاني من فرنسا الى تونس

■ باريس ـ اف ب: اعلن مصدر ملاحي انه تم ترحيل التونسي عادل التبرسقي (42 عاما) الذي ادين في 2005 في باريس بتهمة مساعدة قتلة القائد الافغاني احمد شاه مسعود، بعد ظهر امس الاثنين الى تونس وذلك على متن طائرة اقلعت من مطار رواسي في باريس.

واضاف المصدر ذاته ان التبرسقي الذي نقل صباح امس من مركز حجز اداري في المنطقة الباريسية غادر زهاء الساعة 11,30 ت غ مطار رواسي متوجها الى تونس في رحلة للخطوط الجوية الفرنسية.

وحكم على التبرسقي بالسجن ست سنوات اثر ادانته بمساعدة قتلة الزعيم الافغاني احمد شاه مسعود في ايلول/سبتمبر عام 2001، على تنفيذ عملية الاغتيال. وكان اعتقل في فرنسا في تشرين الثاني/نوفمبر 2001.

وتمتع التبرسقي الذي كان يحمل الجنسيتين التونسية والفرنسية بخفض مدة العقوبة المقررة وفق القانون وتم الافراج عنه في 21 تموز/يوليو الحالي.

واسقطت عنه يوم خروجه من السجن، الجنسية الفرنسية التي كان حصل عليها في العام 2000 وتسلم في اليوم التالي قرار ترحيله الى تونس بشكل طارئ.

ومنذ ذلك التاريخ وهو قيد الحبس الاداري في منطقة باريس حيث بدأ في 28 تموز/يوليو اضرابا عن الطعام.

وتم رفض ثلاثة طلبات طعن في قرار ترحيله بشكل طارئ تقدم بها محامي التبرسقي.

وتمت احالة الامر الى لجنة الطعون للاجئين لطلب رأيها واعتبر محامي التبرسقي فرانك بويزاك انه «من الخطورة بمكان ترحيل موكله دون ان تتمكن اللجنة من تقديم رأيها» في الامر.

ويحظى التبرسقي بمساندة جمعيات دفاع عن حقوق الانسان مثل «حركة المسيحيين للقضاء على التعذيب» ومنظمة العفو الدولية.

وفي 29 تموز/يوليو طلبت لجنة مكافحة التعذيب التابعة للامم المتحدة من فرنسا تأجيل عملية الترحيل.

الجمعية المغربية لحقوق الانسان «تعتز» بنجاح نشاطات وفعاليات التضامن مع لبنان وفلسطين بالمغرب

الرباط ـ «القدس العربي»:

اعربت الجمعية المغربية لحقوق الانسان عن اعتزازها بالنجاح الذي عرفته النشاطات والفعاليات التي عرفتها المدن المغربية للتعبير عن التضامن مع الشعبين اللبناني والفلسطيني والتي شاركت فيها الجمعية والقوى الديمقراطية المناهضة للإمبريالية والصهيونية.

وأكد المكتب المركزي للجمعية في بلاغ ارسل للقدس العربي على ضرورة مواصلة التعبئة، حتى بعد مسيرة الدار البيضاء التي نظمت الاحد من أجل المساهمة في توقيف العدوان ضد الشعبين وفرض الوقف الفوري لإطلاق النار ضد لبنان.

وطالب المكتب المركزي للجمعية السلطات المغربية والجامعة العربية بالوقوف العملي إلى جانب الشعب اللبناني لمساعدته على التصدي لمشروع قرار مجلس الأمن الذي وصفه بـ«الجائر» المعد من طرف فرنسا والولايات المتحدة وبموافقة إسرائيل وفرض وقف إطلاق النار والانسحاب الكلي والفوري لإسرائيل من لبنان وتعويضه عن الخسائر المادية والبشرية الناتجة عن العدوان الصهيوني المفتوح.

وثمن المكتب المركزي مبادرة تقديم شكاية الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالرباط ضد عمير بيريتس المغربي الجنسية والصهيوني الإرهابي الهوية الذي مارس كوزير للدفاع في الحكومة الاسرائيلية أبشع الجرائم ضد الانسانية وجرائم الحرب والإبادة ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني.

وقال إن الجمعية بدورها تقرر متابعة هذا الموضوع وحشد الدعم لهذه المبادرة حتى يتم محاكمة هذا السفاح وينال جزاءه كمجرم حرب.

ودعت الجمعية كافة الدول عبر العالم، وفي مقدمتها الدول العربية إلى محاصرة الدولة الإرهابية الصهيونية ومقاطعتها سياسيا واقتصاديا مثمنة مبادرة حكومة فنزويلا لسحب سفيرها بإسرائيل.

وناشد اتحاد كتاب المغرب مثقفي العالم للاسهام بفاعلية في فضح العدوان الصهيوني المتوحش الذي يصادر الحق في الحياة وفي الحرية ولا يتورع عن تقتيل النساء والاطفال. وقال بيان للاتحاد ارسل للقدس العربي ان العدوان الاسرائيلي على لبنان وما يصاحبه من قتل للمدنيين الابرياء وفرض الحصار والعقاب الجماعي وتدمير متوحش للمؤسسات والبنيات الاساسية يكشف عن ارهاب الدولة الذي تمارسه اسرائيل وتباركه بدون حق الولايات المتحدة الامريكية.

وينظم المركز المغربي لحقوق الإنسان بعد غد الخميس وقفة صامتة بالشموع أمام مقر هيئة الأمم المتحدة بالرباط للتنديد بجرائم العدوان الصهيوني على لبنان وفلسطين.

ودعا المركز الفعاليات السياسية والنقابية والحقوقية والصحافيين والفنانين والكتاب لدعم هذه الوقفة والمواطنات والمواطنين إلى المشاركة المكثفة.

واعلن منظمو مهرجان بوفراح الثقافي تعليق كل القرات الرجوية والعروض الفلكلورية التي كانت مبرمجة وذلك تضامنا مع الشعبين الفلسطيني واللبناني اللذين يعيشان ظروف الحرب والدمار التي فرضها الكيان الصهيوني الغاشم.